### للمرة الأولى منذ 2019

# «الوطني»: ارتفاع عدد سكان الكويت 1.8 في المئة رغم انخفاض عدد الوافدين 1.4 في المئة

**وظائف المواطنين الكويتيين قفزت 6.1 % على أساس سنوي ووظائف الوافدين تواصل تراجعها**

## انخفض معدل البطالة على مستوى المواطنين الكويتيين إلى أدنى المستويات المسجلة منذ 2016

## الحاجة لاستحداث وظائف جديدة بصفة مستمرة في ظل تزايد عدد المواطنين المنضمين للقوى العاملة

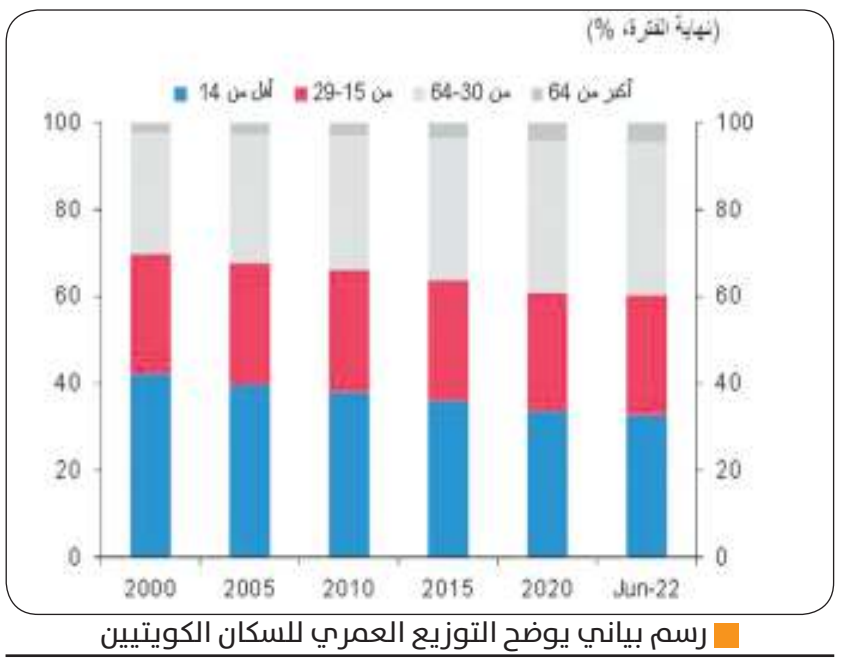

رسم بياني يوضح التوزيع العمري للسكان الكويتيين

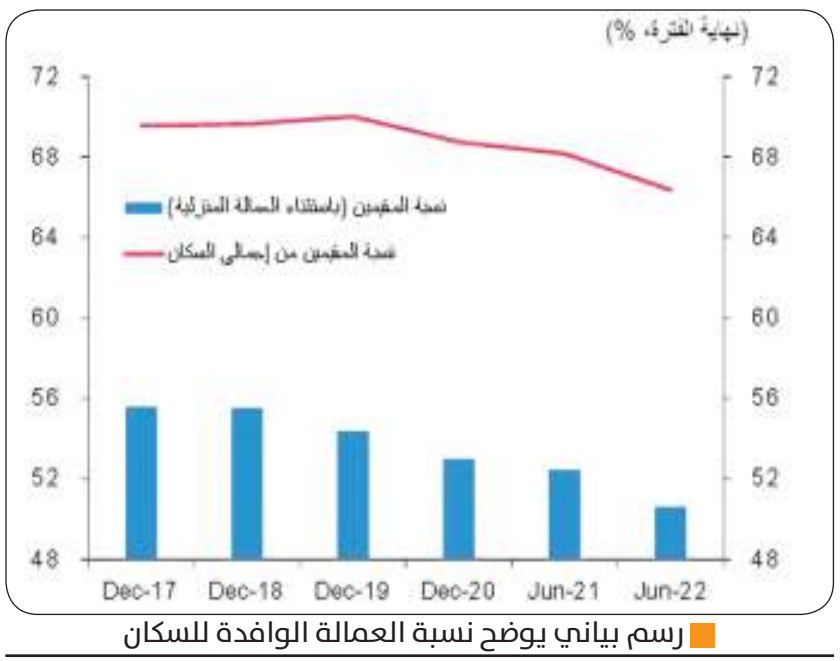

رسم بياني يوضح نسبة العمالة الوافدة للسكان

أوضح تقرير اقتصادي متخصص لـ"الوطني" أن عدد سكان الكويت ارتفع بنسبة 1.8 % كما في يونيو 2022 مقارنة بنهاية عام 2021، فيما يعد أول زيادة يتم تسجيلها على مستوى المواطنين والوافدين، على حد سواء، منذ عام 2019. وما زال عدد السكان الوافدين أقل بكثير من المستويات المسجلة في فترة ما قبل الجائحة، إلا انه شهد ارتفاعاً في النصف الأول من العام في ظل استئناف الأنشطة الاقتصادية في القطاعات كثيفة العمالة وزيادة الحاجة إلى العمالة المنزلية. وعلى صعيد سوق العمل، شهدت معدلات توظيف المواطنين الكويتيين ارتفاعاً حاداً خلال العام الماضي، وذلك بفضل تزايد فرص العمل التي وفرها القطاع الخاص. وعلى الرغم من انخفاض معدل البطالة بين المواطنين الكويتيين إلى نحو 5.2 %، فيما يعد أدنى المستويات المسجلة منذ عام 2016، إلا أن استمرار تزايد فرص العمل بدعم من النمو الاقتصادي يعد من أحد أبرز الأمور الجوهرية لاستيعاب الاعداد المتزايدة من الداخلين الجدد لسوق العمل.

إجمالي عدد السكان ما يزال أقل من مستويات الذروة

وفقاً لأحدث البيانات الديموغرافية الصادرة عن الهيئة العامة للمعلومات المدنية، اتخذ عدد سكان الكويت مسار مغايراً في النصف الأول من عام 2022، إلا انه ما يزال أقل بنسبة 3.5 %، على أساس سنوي. وبقي معدل نمو عدد المواطنين الكويتيين ثابتاً دون تغير عند مستوى 2 % على أساس سنوي على مدار العامين ونصف العام الماضيين. في حين ارتفعت أعداد الوافدين مرة أخرى بنسبة 2.3 % في النصف الأول من عام 2022، لكنها ما تزال منخفضة بشكل ملحوظ على أساس سنوي وأقل بنسبة 11.4 % عن مستويات الذروة المسجلة في عام 2019، بانخفاض قدره 382 ألف.

وعلى صعيد الوافدين، سجلت أعداد الجالية الهندية أكبر انخفاض بنسبة 15 %، على أساس سنوي، (153- ألف شخص)، يليهم المصريين (9- %، 58- ألف شخص) في عام 2021. ونتيجة لذلك، انخفضت نسبة الهنود من إجمالي عدد السكان في الكويت إلى 19 % مقابل 22 % في عام 2019، بينما انخفضت نسبة المصريين من 15 % إلى 14 % من إجمالي عدد سكان الكويت خلال نفس الفترة.

وعلى الرغم من الانخفاض الملحوظ في أعداد الوافدين مقارنة بعام 2019، إلا أن عدد افراد عائلاتهم ارتفع بنسبة 3.5 %، مما قد يؤشر على أن معظم الأشخاص الذين غادروا البلاد خلال العامين ونصف العام الماضيين كانوا من ضمن فئة العمالة منخفضة الأجور ممن ليس لديهم عائلات مقيمة في الكويت.

تزايد عدد شريحة سن العمل والمسنين

تقلصت نسبة السكان الكويتيين الذين تقل أعمارهم عن 15 عاما، من أكثر من 42 % من السكان في عام 2000 إلى حوالي 33 % في يونيو 2022. بينما زادت فئة السكان ممن هم في سن العمل (15- 64 عاماً) بوتيرة سريعة (تمثل الآن حوالي 62 % من إجمالي سكان الكويت)، مما يزيد الحاجة المستمرة لزيادة التوظيف. إضافة لذلك، فإن نسبة الكويتيين الذين تزيد أعمارهم عن 64 عاماً آخذة في الارتفاع تدريجياً (وإن كان ذلك الارتفاع بنسبة محدودة لا تتعدى 4.7 %)، مما يؤشر على زيادة الطلب على الدعم الاجتماعي من الحكومة والمعاشات التقاعدية للمتقاعدين. وبصفة عامة، تتسق تلك الاتجاهات مع الاتجاهات السكانية للدول الغربية المتقدمة.

وكانت هناك زيادة هامشية في معدل مواليد المواطنين الكويتيين في عام 2021 بنسبة 2.3 % مقابل نحو 2.2 % في العام السابق فيما قد يعزى لقضاء وقتاً أطول في المنزل خلال العامين الماضيين نظراً لفرض قيود التنقل. إلا أن معدل المواليد ما يزال يتخذ اتجاهاً هبوطياً بصفة عامة، إذ استمر بالانخفاض بوتيرة مطردة من حوالي 3 % في عام 2010.

استمرار ارتفاع نسبة العمالة المنزلية بين الوافدين

على الرغم من انخفاض عدد الوافدين منذ عام 2019، إلا أن عدد العمالة المنزلية انخفض بنسبة أقل، مما أدى إلى ارتفاع نسبة تمثيلهم بين الوافدين من نحو 20 % في عام 2017 إلى حوالي 23.6 %. ويعد تكوين عائلات كويتية جديدة (2-1.5 % سنوياً) من ضمن أبرز العوامل التي تساهم في زيادة الحاجة إلى العمالة المنزلية، والتي بلغ عددها الإجمالي حوالي 700 ألف نسمة في يونيو 2022.

كما يجدر النظر للاتجاه السائد لأعداد الوافدين باستثناء العمالة المنزلية، كمؤشر لاتجاهات أنشطة الأعمال على مستوى الاقتصاد، وربما استهداف إعادة توازن التركيبة السكانية للدولة بمرور الوقت. وكما في يونيو 2022، شكل الأجانب (باستثناء العمالة المنزلية) 50.7 % من إجمالي عدد السكان مقابل 55.6 % في عام 2017، مما يعني انخفاضاً أكثر حدة من انخفاض نسبة الأجانب بصفة عامة في البلاد.

انخفض المعدل الإجمالي للتوظيف (باستثناء العمالة المنزلية) بنسبة 5.9 % على أساس سنوي في يونيو 2022، مدفوعاً بشكل كبير بانخفاض وظائف غير الكويتيين (9- %). وعلى النقيض من ذلك، ارتفعت الوظائف التي يشغلها المواطنين الكويتيين بنسبة 6.1 %، فيما يعد أقوى معدل نمو منذ عام 2011. وقفزت نسبة المواطنين الكويتيين من المعدل الإجمالي (باستثناء العمالة المنزلية) إلى 23.4 % مقابل 18.7 % في عام 2019.

كما ارتفع عدد وظائف المواطنين الكويتيين خلال الاثني عشر شهراً المنتهية في يونيو 2022 بنحو 26 ألف وظيفة ليصل إلى 449 ألف بدعم من التوظيف في القطاع الخاص الذي جاء في الصدارة بإضافته 13.6 ألف وظيفة مقابل 12.3 ألف وظيفة اضافها القطاع العام. وكانت تلك هي المرة الأولى التي يضيف فيها القطاع الخاص وظائف أكثر من القطاع العام منذ عام 2013. (وعلى الرغم من ذلك، لم تشير أي بيانات أخرى لقفزة مماثلة فيما يتعلق ببيانات وظائف القطاع الخاص من مصادر عامة أخرى، مما قد يشير إلى إمكانية أن تكون تلك القفزة ناتجة عن عمليات إعادة تصنيف البيانات.) من جهة أخرى، انخفض عدد العاطلين عن العمل من المواطنين الكويتيين إلى 24 ألف مواطن (26- % على أساس سنوي) ليسجل بذلك أدنى مستوى منذ ديسمبر 2017، ليصل بذلك معدل البطالة على مستوى المواطنين الكويتيين إلى 5.2 %.

كما شهدت نسبة مشاركة المرأة الكويتية في القوى العاملة زيادة مطردة، إذ ارتفعت من 48 % في عام 2010 إلى 51 % في النصف الأول من عام 2022. كما تراجع عدد ربات البيوت من الكويتيات غير العاملات بنسبة كبيرة بلغت 26 % منذ عام 2018 (14- ألف إلى 40 ألف)، مما يعني دخول المزيد من السيدات المتزوجات لسوق العمل.

وظهر اتجاه آخر سلط الأضواء على إدماج المرأة في سوق العمل، تمثل في ارتفاع معدل مشاركتهن (نسبة القوى العاملة من السكان في سن العمل)، فمنذ عام 2017، ارتفع معدل مشاركة المرأة في سوق العمل تدريجياً ليصل الآن إلى 49.8 % مقابل 45.6 % في عام 2017، في حين أن معدل مشاركة الموظفين الكويتيين من الذكور – على الرغم من أنه ما يزال أعلى قليلاً من الإناث بصفة عامة، – إلا انه اتخذ مساراً تنازلياً (وصل إلى 50.8 % مقابل 52.5 % في عام 2018)، فيما يعني ضمناً توجه المرأة تدريجياً للعمل في القطاع الرسمي أكثر من الذكور.

إلا ان تسجيل معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة لمعدلات نمو إضافية قد يتحرك بوتيرة أكثر اعتدالاً وذلك نظراً لأن معظم المكاسب قد تحققت بالفعل. وعلى الرغم من ذلك، تدعم تلك التوجهات زيادة القدرة الشرائية للإناث وتساهم في تعزيز الاستهلاك الخاص.

انخفاض ملحوظ في الوظائف الدنيا لغير الكويتيين

رغم عدم توافر البيانات ذات الصلة بنهاية عام 2021، لكن على مدار الاثني عشر شهراً المنتهية في يونيو 2022، تراجع عدد وظائف غير الكويتيين بصورة حادة، وتصدرت قطاعات مثل البناء والتشييد والعمالة المنزلية الخاصة وتجارة التجزئة والصناعات التحويلية التراجعات. وقد يكون لفقدان الوظائف ذات المستوى الأدنى / الأجور المحدودة تأثير أقل نسبياً على الاقتصاد من منظور تناسبي، إلا انه قد يساهم أيضاً في نقص عمالة تلك القطاعات. إذ انخفض إجمالي العمالة غير الكويتية بنسبة 7 % على أساس سنوي في يونيو 2022 ليرتفع بذلك معدل الانخفاض التراكمي إلى 14 % منذ عام 2019. وباستثناء العمالة المنزلية، انخفضت العمالة غير الكويتية بنسبة 9 % على أساس سنوي وبنسبة 17 % منذ عام 2019.

وفي ذات الوقت، برزت فروقات واضحة بين القوى العاملة الكويتية وغير الكويتية من حيث المؤهلات التعليمية، إذ ان أكثر من 50 % من الموظفين الكويتيين حصلوا على مؤهلات علمية بدرجة دبلوم أو أعلى، بينما تنخفض نفس الفئة إلى أقل من 10 % بين صفوف غير الكويتيين. بمعنى آخر، أكثر من 90 % من الوافدين لم يحصلوا على درجة عالية من التعليم وربما يعملون في وظائف منخفضة المستوى. وعلى الرغم من إشارة ذلك إلى مساهمتهم الاقتصادية المحدودة، لكنه يجعل من الصعب أيضاً استبدالهم بمواطنين كويتيين نظراً لعدم اتساق المؤهلات والمهارات بين الجانبين.

وبالنظر للزيادة السكانية حتى نهاية النصف الأول من عام 2022 مقارنة بنهاية عام 2021، يبدو أن الوظائف الجديدة قد أعادت العمالة من ذوي الدخل المنخفض إلى البلاد، بما في ذلك العمالة المنزلية. وخلال الفترة الحالية، يعاود الاقتصاد تدريجياً استعاده مكاسبه التي خسرها نتيجة تداعيات الجائحة بدعم من ارتفاع أسعار النفط. وفي ظل حرص الحكومة على المضي قدماً في مساعيها لتطوير البنية التحتية وتنفيذ خططها الاستثمارية، فمن المتوقع أن يتزايد الطلب على العمالة الوافدة للمساعدة في تنفيذ هذه المشاريع، وإن كان ذلك على الأرجح بوتيرة أبطأ مما شهدنا في السابق قبل عام 2019.

وتستمر جهود توطين الوظائف (التكويت) التي تبذلها الحكومة سعياً لتحويل مزيد من الوظائف إلى المواطنين، مع إبقاء عدد الوافدين (باستثناء العمال ذوي الدخل المنخفض) في حدود مقبولة، وظهر أثر جهود التكويت بشكل أكثر وضوحاً في القطاع العام، فمنذ الوصول لمستويات الذروة حتى الآن، انخفضت العمالة الوافدة في القطاع العام بنسبة 23 % مقارنة بانخفاض بلغت نسبته 18 % في القطاع الخاص.

كما نرى أيضاً أن معدل المواليد بين المواطنين الكويتيين قد يعود للتراجع مرة أخرى إلى مستويات ما قبل الجائحة، ونتيجة لذلك، قد يشهد معدل النمو السكاني في الكويت مزيد من التراجع خلال السنوات القادمة. لكن يبقى التحدي الأساسي الذي يواجه الحكومة حالياً ما يزال يتمثل في استدامة خلق فرص عمل جديدة للكويتيين، بالنظر إلى زيادة عدد السكان في سن العمل إذ ان نحو 15- 20 ألف موظف كويتي إضافي يدخلون سوق العمل سنوياً، ويتطلب استيعابهم في القوى العاملة نمو الاقتصاد غير النفطي بوتيرة قوية ومستدامة.

### بهدف رقمنة تجربة العملاء في المطاعم والكافيهات

# «بوبيان» يوقع مذكرة تفاهم مع «Enabill»

أعلن بنك بوبيان عن توقيعه مذكرة تفاهم مشتركة مع شركة En-bill الرائدة في رقمنة خدمات المطاعم وذلك في إطار سعيه المتواصل لتقديم أعلى مستويات الخدمات المصرفية الرقمية لكافة شرائح عملاءه الباحثين عن أفضل التجارب في عالم الخدمات التكنولوجيا الرقمية بصورة كبيرة".

وقال اختصاصي إدارة الإبتكار و الشراكات في بنك بوبيان سليمان الرومي تعليقاً على المذكرة "هدفنا دائماً في بوبيان هو تقديم حلول مبتكرة وبسيطة تساعدنا على تقوية علاقتنا بالعملاء وتقديم مستوى مميز من الخدمات لهم وذلك من خلال تقديم حلول وخدمات تعتمد على جانبي الإبداع والإبتكار وهو ما يوليه بنك بوبيان اهتماماً كبيراً لتقديم خدمات مصرفية وغير مصرفية مميزة.

وأوضح الرومي ان غالبية الخدمات المصرفية الرقمية التي نقدمها للعملاء عبر هذه المنصات تم تطويرها وتحديثها لمواكبة التغير الملحوظ في القطاع المصرفي وذلك إيماناً من بنك بوبيان بضرورة مواكبة التطورات التي تتعلق بالخدمات المصرفية الرقمية ، حيث يمكن القول ان بوبيان نجح في تغيير مفهوم الخدمات التقليدية للقطاع المصرفي.

واكد ان من خلال تعاوننا مع واحدة من الشركات الناشئة والرائدة مثل شركة Enabill، نكون قدمنا لعملائنا تجربة شاملة تتماشى مع متطلبات حياتهم اليومية لما يميزها من سهولة أثناء التعامل وتوفير الوقت مشيراً أن من خلال هذه الشراكة يتطلع بوبيان إلى إضافة مجموعة من الخدمات التي يقدمها لعملائه من الأعمال المصرفية لاسيما للعملاء في صناعة الأغذية والمشروبات."

وأضاف أن هذه المذكرة تُعد استكمالاً لسلسلة إنجازات بنك بوبيان في دعم المبادرين و الشركات التكنولوجية الناشئة، حيث نجد في السنوات الاخيرة ان البنك قد نقل الكويت بخدماته التقنية المميزة إلى مصاف الدول الاكثر تطوراً في مجال الخدمات المصرفية الرقمية من خلال إطلاقه العديد من خدمات الدفع الآمن عند بُعد، وعلى سبيل المثال خدمة UTap التي كان أول من اطلقها في الكويت والمتاحة على تطبيق بوبيان والتي تُمكن عملاء البنك من الدفع والسحب النقدي بواسطه هواتفهم الذكية التي تعمل بنظام اندرويد ضمن باقة خدماته .

من جانبه قال الرئيس التنفيذي والشريك المؤسس في شركة إينيبل فيصل المري ان en-bill توفر اجهزه فريدة من نوعها تسهل عمليات الطلب والدفع بين المطاعم وضيوفهم، موضحاً أنه بمجرد لمس الهاتف لأجهزة "إينيبل" ستوفر لضيوف المطاعم تصفح قائمة الطعام، اختيار الوجبات، ثم دفع فاتورة الحساب باسهل الطرق، وهذا يمنح رواد المطاعم راحة كاملة وتجربة متناهية السلاسة و يسهل على المطعم التركيز على تقديم أفضل سبل الضيافة لعملائه.

وأضاف المري ان "إينيبل" تعمل مع أكبر العلامات التجارية في ساحة المطاعم والكافيهات الكويتية. وقد لاحظ العديد من شركاء "إينيبل" تطوراً إيجابياً في حجم طلبات كل طاولة في المطعم وسلاسة التشغيل والعمل، بالإضافة إلى زيادة زوار المطعم نتيجة لسرعة الطلب وتناول الطعام، ومن ثم المغادرة.

وأفاد بأن الشراكة مع بنك بوبيان تنسجم مع استراتيجية الشركة التي تهدف لخدمة الفئة الشبابية الذين يتميزون بحبهم للسرعة والتكنولوجيا لمواكبة التطور والحلول الفريدة من نوعها. علماً أنه وبعد إطلاق enabill لوحظ وجود شريحة كبيرة من مستخدمي التقنية هم من فئة الشباب التي يخدمها بنك بوبيان ايضا، ويتميز فريق إينيبل بأنه مكون من الشباب الذي يدعم ويفهم احتياجات المستخدمين من هذه الفئة. وذكر المري أن قطاع المطاعم والكافيهات يفتقر للحلول التكنولوجية الحديثة التي توحد القطاع وتشتت الرواد باستخدامات معقدة ومنوعة، ولذلك فإن وجود إينيبل يوحد السوق المحلي ويجمع مستخدمين التقنية ورواد المطاعم والكافيهات، ويقوم بخلق سلوك ونمط موحد وبسيط للتمتع بالتقنية الرقمية لاقصى حد ممكن مع تبديد العقبات والتعقيدات في ظل وجود تقنيات تفتقر لتقديم تجربة سريعة وسهلة.

### في إطار حرصه على دعم المرأة وضمن مسؤولياته المجتمعية

# بنك الخليج يشارك في شهر التوعية بسرطان الثدي

انطلاقاً من حرصه على دعم المرأة، وضمن مسؤولياته المجتمعية، أعلن بنك الخليج عن تنظيم مجموعة من الفعاليات التوعوية والعروض للسيدات بمناسبة الشهر التوعوي بسرطان الثدي.

وعقد البنك عدد من الاتفاقيات مع مجموعة من المستشفيات والشركاء في القطاع الطبي، لتوفير خصومات وعروضاً حصرية بهدف تسهيل وإتاحة الفرصة لأكبر عدد من السيدات بإجراء الفحوصات والاكتشاف المبكر لسرطان الثدي.

على صعيد متصل، نظم البنك مسابقة "واكاثون" بمشاركة العديد من موظفي البنك والجمهور في حديقة الشهيد إلى ندوة تعريفية بالمرض، كما تم توزيع نشرات توعوية على الموظفين للتعريف بحجم المشكلة محلياً وعالمياً، بهدف زيادة الوعي بمخاطر سرطان الثدى وأهمية الفحص والاكتشاف المبكر للمرض، الذي يساعد على تخفيض الوفيات بنسبة 40 % على الأقل.

وأشارت الندوة التعريفية إلى أنه تم تشخيص نحو 2.3 مليون امرأة حول العالم في 2020 كمصابات بسرطان الثدي، وأن حصة المرض من إجمالي امراض السرطان تصل على 40 %، في حين تحتل الكويت المركز 27 عالمياً في قائمة الدول الأكثر إصابة بالمرض، وذلك وفقاً لبيانات منظمة الصحة العالمية.

وبهذه المناسبة، قالت مدير عام إدارة الموارد البشرية سلمى الحجاج " نحرص بشكل سنوي على المشاركة الفاعلة بمجموعة من المبادرات والفعاليات التوعوية لزيادة الوعي الصحي بالمرض، وتشجيع النساء على الفحص الدوري لتسهيل الاكتشاف المبكر للمرض.

وأوضحت أن الاكتشاف المبكر للمرض يخفض نسب الوفيات بشكل كبير، داعية عميلات بنك الخليج على الاستفادة من تلك المبادرات، وتشجيع نساء أخريات على إجراء الفحص المبكر للاكتشاف المبكر للمرض.

وذكرت أن بنك الخليج يضع الجانب الصحي في مقدمة توجهاته، الرامية إلى ترسيخ مبادئ الاستدامة في المجتمع، من خلال برامج متواصلة للمسؤولية الاجتماعية، تشمل المجتمع والاقتصاد والبيئة. يذكر أن هو شهر أكتوبر سنوياً يشهد حملات واسعة على مستوى العالم للتوعية بسرطان الثدي، إذ يعد هذا المرض أكثر أنواع السرطان شيوعًا بين النساء في جميع أنحاء العالم، في حين ان الاكتشاف المبكر له دور أساسي في الشفاء السريع من المرض.